# خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش

بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لتربع صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني على عرش أسلافه المنعمين، وجه جلالته خطابا إلى الأمة يوم 23 شوال 1417هـ الموافق 3 مارس 1997.

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد دأبنا أنا وأنت شعبي العزيز أن نستقبل كل سنة ذكرى عيد العرش المجيد بما يليق بها من الاحتفاء والاحتفال ونخلد ذكراها بين عظائم أيامك وروائع مناقبك وأمجادك، ذلك لأنها بالنسبة لك فرصة للتعبير عن عهد متجدد وثيق والتزام منك بالوفاء خليق وتعلق بالمؤسسة الدستورية العتيدة التي اخترتها لنظامك السياسي على مدى تاريخك العريق. وهي بالنسبة لنا فرصة لتجديد ما يشدنا اليك شعبي العزيز من أواصر المحبة والرعاية وما يطوق أعناقنا من مسؤوليات البيعة والأمانة. وهكذا نبتهج بطلعة هذا العيد الذي يجدد في نفسي ونفسك تلك القيم والمعاني التي تحفزنا جميعا للعمل الدائب على أن يظل هذا العرش رمز وحدة هذه الأمة وملاذها في الشدائد والأزمات. ومعقد آمالها في إنجاز المناقب وتحقيق أنبل الغايات. إنه عيد وطني يحثنا على استحضار تاريخك القريب والبعيد في تلاحم أجياله وترابط أطواره وتوالي نجاحاته وانتصاراته، فيبدو لنا بمثابة الشجرة الثابتة المتفاعلة مع الاهوية والانواء، لا تمضي سنة من سنواتها إلا أضافت فروعا إلى أصولها وثمارا زكية إلى غلالها ومزيدا من صلابة عودها ورسوخ جذورها.

هكذا -شعبي العزيز- نخلد جميعا ذكرى عيد العرش المجيد فيغمرنا شعور متجدد كل مرة بأننا قد ازددنا قوة وثباتا في مسيرتنا وقطعنا أشواطا تلو أشواط في نهضتنا وتخلصنا من رواسب كانت تعوقنا، وخلعنا من الملابس ما كان يضيق على جسدنا لنلبس جديدا يناسبنا ونرتدي قشيبا يليق بطموحنا ونلاحق وتيرة التقدم الانساني الذي هو ميزة عصرنا وفي الحين سنة التاريخ في الذين خلوا قبلنا. فنزدهي بما حققناه من هذه المسيرة المتعددة الآفاق والغايات ونعتز بما اكتسبناه من منجزات واستحقاقات ونمضي قدما الى تحقيق ما يزخر به ضميرك من نبيل المقاصد ويؤجج طموحك من سني الرغائب.

ولو أننا استعرضنا تاريخ هذا العرش المجيد الذي هو في نفس الوقت تاريخ المغرب العتيد لوجدنا أنه قد حقق لك شعبي العزيز في كل طور من أطواره ما تحققه الشجرة المباركة التي ضرب الله بها المثل في القرآن الكريم بأنها تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها. فما من إنجاز تاريخي عظيم حققه المغرب في الدفاع عن وحدته أو حفظ بيضته أو التصدي لهجمة مغير أو الضرب على يد باغ أو داع للفتنة مبير أو في نشر لألوية الأمن والاستقرار أو تحقيق التقدم والازدهار إلا كان العرش المغربي يجسد إرادة الأمة ويجمع كلمتها في هذا الاتجاه فيستنهض همم أفرادها ويعبء طاقاتها فيتحقق بفضل هذا الالتحام بين العرش والشعب ما كان يتحقق دائما من أسنى المطالب وأنبل المقاصد.

وهكذا نستحضر جميعا تاريخنا الحديث فنرى أن ثورتك -شعبي العزيز- إنما كانت ثورة ملك وشعب وأن تحريرك إنما تم بقيادة ملك واستجابة شعب وأن نهضتك المعاصرة إنما هي ثمرة تفاعل موصول الحلقات والأطوار

بيني وبينك معمقين بذلك تلك الوشائج التاريخية، مضيفين إليها ما اقتضاه عصرنا من أنظمة تجسد أحكام هذه العلاقة وذلك الالتحام.

إن هذا التلاحم بين العرش والشعب هوأحد مميزات تاريخك ومقومات الحفاظ على شخصيتك فلك -شعبي العزي- الحق في أن تفخر بهذه الخصوصية التي تبرز مدى نضجك واتساع حكمتك وإيمانك بقيمك.

وإذا كان هنالك من سر كامن وراء عبقريتك هذه فمرده الى تقاليدك الغنية التي نسجت على مدى اثني عشر قرنا مقومات شخصيتك فإذا بك -شعبي العزيز- من بين الأمم التي تتباهى بأصالتها في عالم تتقاذفه أمواج التغيير وتنسلخ فيه الشعوب من هويتها بحكم انسياقها لمعاصرة لا تنطوي على أصالة.

ولا أدل على هذا التلاحم والتجاوب بينك وبين عرشك من إجماعك أنت تجيب بنعم على مشروع المراجعة الدستورية التي اقترحناها عليك. فكم كان هذا الإجماع دليلا على مدى ما تحليت به من وعي دقيق وفهم عميق لما سوف يترتب عليه هذا المشروع الدستوري من آثار.

والنقاش الذي دار حول هذا المشروع لم يكن نقاشا بين مخالفين وموافقين بل كان اكثر من ذلك حوارا بين قلوب تخفق بشعور واحد متناغم يبارك عملا يتمم ويعزز مسيرة ديمقراطيتنا ويضبط حياتنا السياسية ويسبغ على مؤسساتنا قيم المعاصرة والتجديد بل يمكن القول بايجاز بأنه كان عملا يجسد ذلكم التقدم الطموح لمواجهة القرن الواحد والعشرين فهو إذن تقدم مهم وحاسم ونابع في نفس الوقت من التقاليد الوطنية التي صنعت عظمة المغرب كما أنه يجسد ويلبي ذلكم الوعد الذي ألزمنا به نفسنا حين آلينا بأن نجعل من سنة 1996 سنة حاسمة في إنجاز الاصلاحات البنيوية الهادفة.

شعبي العزيز،

إن الغرفة الثانية التي تعد احدى الركائز الأساسية لهذه الاصلاحات لا تشكل مجرد مؤسسة لموازنة قوة مؤسسة بقوة أخرى أو جهاز آخر كما قد تذهب إلى ذلك بعض القراءات السطحية أو التبسيطية وانما تستهدف على العكس من ذلك توسيع أسس ديمقراطيتنا وتقويتها وجعلها متوازنة.

وبالفعل فإنه لم يكن من المجدي الانكباب على إيجاد مؤسسات تمثيلية سواء كانت جماعية أو ذات صبغة اجتماعية أو اقتصادية وتشجيع العمل الجمعوي من خلال مبادرات المجتمع المدني اذا ظلت مكونات هذا المجتمع غائبة أو غير ممثلة على المستوى التشريعي بما يناسب دورها الاجتماعي والاقتصادي. لقد كان شغلنا الشاغل على الدوام كما تعلم ذلك - شعبي العزيز - هو توسيع مجال المشاركة الديمقراطية أفقيا بواسطة الجماعات المحلية وعموديا بفضل الاقتراع العام وعرضيا عن طريق الغرف المهنية والنقابات.

لقد اخترنا للمغرب منذ تربعنا على عرش أسلافنا ليست بالخيالية أو الطوباوية ولاهي ديمقراطية المجال المفتوح بدون ضوابط لمذهب -دعه يعمل دعه يمر- بل إن اختيارنا قد انصب على نمط يعكس بأمانة قيمنا الذاتية نمط بنيناه بوثوق وأناة وواقعية وبعبارة وجيزة توخيناها ديمقراطية مستقبلية محفزة بروح التقدم قادرة على تشييد مجتمع حر وفاعل ومنسجم.

ومن هذا المنطلق كان قرارنا المبكر بجعل الجماعات المحلية بمثابة المدرسة الاولى للتمرس الديمقراطي اقتناعا منا بأن احتكاك المستشار الجماعي بالواقع المعيش محليا من شأنه أن يهيئه لأن يصبح في المستقبل مسؤولا على الصعيد الوطني

وبالرغم مما ينجم عن كل تدبير من هذا النوع من مصاعب فقد أعطت هذه التجربة -ولله الحمد- ثمارها إذ مكنتنا من جهة من توسيع حقل الديمقراطية المحلية بمضاعفة عدد الجماعات ومن جهة أخرى من دعم مسار اللامركزية الذي نحرص على ترسيخه ولهذه الغاية قمنا بعد دراسات معمقة بإحداث الجهة وذلك من أجل استكمال هذا المسار وبالتالي فقد رمينا إلى تفعيل مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنظيمنا الترابي.

ولإيلاء هذا الكيان الإداري الجديد المكانة اللائقة به قمنا بترقيته الى مستوى جماعة محلية بالدستور المراجع لسنة 1992.

ولم نقف عند هذا الحد بل دأبنا على إحاطته برعايتنا وسهرنا على وضع الهيكل القانوني للجهة بما يتضمنه من تركيب لمجلسها واختصاصاتها وتنظيمها وماليتها آخذين في ذلك بمنهجية التراضي والتشاور والبناء المتدرج مما أهل الجهة لأن تاخذ مكانتها ضمن مؤسسات المملكة عندما يتم انتخاب وتنصيب المجالس الجهوية.

وباعتبار الجهة حجر الزاوية في بناء صرح تنظيمنا الاداري فإنها مدعوة لأن تصبح الركيزة الأساسية للتخطيط والتدبير على الصعيد الجهوي، شريطة أن تكون مدعومة بسياسة اللاتمركز ناهضة من خلالها بالدور الهام على الصعيد الوطني بواسطة ممثليها في مجلس المستشارين الذين سيتمكنون في المستقبل القريب من الإسهام في تحديد الاختيارات الكبرى للاستراتيجية الوطنية .

وفي هذا الصدد ، فاننا ننتظر من ممثلي الجماعات المحلية والغرف المهنية والمأجورين أن يهبوا لخوض معركة التنمية بروح التعبئة والتضامن.

شعبي العزيز،

إننا إذ نفتح اليوم مجالا أوسع لمشاركة كل القوى الفاعلة والمنتجة إنما نريد أن نؤكد أكثر من أي وقت مضى اختيارنا للبعد التنموي للديمقراطية إدراكا منا بأن رفاهية كل بلد وحظوظه للحفاظ على مكانته في عالم خاضع لقانون المنافسة الذي لا يرحم. إنما يقاسان بمدى نجاعة أدائه الاقتصادي.

ولهذه الغاية، ومن أجل عقلنة استعمال وتدبير مواردنا، قررنا ترقية المجلس الأعلى للحسابات الى مستوى مؤسسة دستورية بحيث صار من مهامه ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ القوانين المالية والتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصروفات الاجهزة الخاضعة لرقابته ومساعدة البرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته، ورفع بيان الى جلالتنا عن جميع الأعمال التي يقوم بها. ولم نقف عند هذا الحد بل أننا سعيا منا وراء عقلنة تدبير موارد ونفقات الجماعات المحلية الآخذة في التزايد، أحدثنا كذلك مجالس جهوية للحسابات مكلفة بمراقبة تدبير الجماعات المحلية وتجمعاتها.

وفي نفس المنحى، وضمن نفس دائرة الاهتمامات كان حرصنا على أن يكرس الدستور نفسه مبدأ حرية المبادرة الخاصة ليكون المرجعية الأساسية لإعادة تنظيم المحيط القانوني للمقاولة الذي سهرنا على أن يأخذ مساره التشريعي النهائي بمدونات جديدة كانت بمثابة ثورة قانونية في قانون الأعمال.

وعلى الرغم من أن المغرب قد كان دوما بلد ممارسة حرية المبادرة الخاصة فإننا قد حرصنا على تكريسها دستوريا وإحلالها المكانة العليا التي تليق بها في القانون الأسمى للبلاد وذلك لرفع كل لبس وتبديد كل تشكيك في اختياراتنا.

وهكذا ترى شعبي العزيز أننا، وانطلاقا من إحداث الجهة إلى تأسيس الغرفة الثانية ومن تنصيص الدستور على مبدأ حرية المبادرة الخاصة وكذا مجالس الحسابات إلى العودة الى تفعيل التخطيط، نكون قد هيأنا المؤسسات والآليات الأساسية الكفيلة بالاستجابة للانشغالات الحقيقية لرعايانا الأوفياء، إذ علينا أن نعلم في هذا السياق أن المغرب الجديد المستشرف للقرن الواحد والعشرين ليس من تلك البلدان التي ما تزال تتساءل وتبحث عن نوع المشروع المجتمعي الذي ستتولى تشييده والذي من شأنه ضمان الحرية وحقوق الانسان، بل إن المغرب قد سلك هذا السبيل بالفعل وبهذا الانجاز نكون قد فرغنا نهائيا من موضوع لا مجال للرجعة فيه.

وبالمقابل فإن التساؤلات التي لازالت تأخذ بانشغال كل الأوساط في الوقت الراهن، تنصب بالأساس على تأهيل المقاولة وعلى الأنشطة المنتجة للشغل وعلى الضرورة الملحة لتقليص العجز الاجتماعي أو كيفية فك العزلة عن العالم القروي أو الاستثمار الأمثل للموارد البشرية. وتلكم هي الأسئلة الوجيهة البعيدة كل البعد عن المجادلات الخطابية والديماغوجية التي عفى عليها الزمن.

إننا من جهتنا كما تعلم ذلك -شعبي العزيز- قد حرصنا بمنهجية متدرجة ومتأنية على مواصلة عملنا البيداغوجي، فجعلنا من منهجية الحوار والتراضي أساس التعامل بين مختلف الفاعلين في الساحة الوطنية.

وبفضل من الله سبحانه، فإنه ما أن انطلق النقاش حول أمهات القضايا الوطنية حتى تحول ماكان يعتبر في البداية مجرد مقاربة بسيطة إلى ثقافة سائدة لدرجة أن مصطلحي "الحوار" و "التراضي" قد صارا من أكثر المصطلحات استعمالا في القاموس السياسي الوطني، ولعمري إن هذا السلوك الأمثل لم يكن وليد الصدفة بقدر ما هو نابع من الخصال الثابتة

التي امتاز بها المغاربة على الدوام والمتمثلة في قدرتهم على حسن اجتياز المنعطفات الحاسمة في مصيرهم، ولا أدل على ذلك من أنه خلال السنة المنصرمة أمكن تحقيق التوافق الوطني حول القضايا المصيرية.

وقد كانت البداية في مجلس النواب حيث تمت الموافقة بالاجماع على القانون المتعلق بمراجعة اللوائح الانتخابية وذلك بعد حصول التراضي بشأنه بين الحكومة ومختلف الفرق النيابية. وهذا التوافق حول موضوع كان عادة مثار جدال، إن دل على شيء فإنما يدل على حصول الثقة بين ممثلي مختلف المشارب السياسية والحكومة وعلى استعداد هؤلاء وأولئك لنهج هذا السبيل التوافقي الجديد.

ثم كان هناك ميثاق الشرف الموقع بين الحكومة ومكتب الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب الذي وضع القواعد الأخلاقية التي ينبغي لعالم الأعمال الامتثال إليها لتجنب كل شبهات التدليس والغش، في الوقت الذي ينفتح فيه المغرب على العولمة وفي الوقت الذي يجب فيه على المقاولة الوطنية مواجهة التنافس الدولي كان يحز في النفس أن تستمر بعض الممارسات اللاشرعية لأن من شأن ذلك الاضرار بالجهود المبذولة من قبل الدولة والمقاولة لمواجهة التحديات القائمة، إذ من غير المقبول أن تتعرض كل من الدولة والمقاولة الوطنية للأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن التهريب أو الممارسات المخالفة للقانون.

وتأتي في المقام الثالث الاتفاقات الموقعة يوم فاتح غشت الأخير بين الحكومة والنقابات ومنظمة أرباب العمل لتشكل ميثاقا وإطارا لحل ما قد ينجم من المشاكل بين هذه الأطراف .

وهذه التجربة المتشبعة بالحكمة والواعدة بالمزيد من الثمار قل نظيرها في العالم، فقد أعانت على تقليص الفجوة المتمثلة في تجابه رأس المال مع

عالم الشغل وأحلت محلها ممارسة مبنية على التضامن بين مختلف قوى الإنتاج وبفضل ذلك سيمكن لهذه القوى ليس فقط مواجهة أو ربح رهان التنافسية، ولكن سيمكنها أيضا من أن تقيم بينها آليات توزيعية لثمار النمو .

وكذلك كان الشأن بالنسبة لوضع مشروع مدونة الانتخابات التي كانت محل مشاورات معمقة وتراض باعتبارها أداة لتدوين وعصرنة وتوحيد التشريع الانتخابي المغربي المتوجة بإعلان للمبادئ يعد بمثابة ميثاق سياسي حقيقي ضابط لأخلاقيات الانتخابات.

وهكذا شعبي العزيز، كما ترى تم التوافق خطوة خطوة بين القوى السياسية للبلاد حول قواعد واضحة ومدققة خضعت في تصورها وإعدادها للتشاور المنظم الذي استقامت الآن ركيزته.

وإننا بعون الله ومشيئته، نعتزم افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الجديد خلال شهر أكتوبر المقبل وستنطلق أول عملية انتخابية على ترابنا الوطني قبل نهاية شهر ماي من السنة الجارية ولبلوغ هذا الهدف فإننا ننتظر من مجلس النواب والحكومة ومن كافة الفرقاء السياسيين أن يضاعفوا الجهود للعمل على إجراء كل الاستحقاقات الانتخابية قبل الأجل المضروب.

وبذلك سيكون ارتياحنا أوفى وأقوى للعمل المحمود والمجهود الموصول المبذول من قبل كافة النواب بكل اتجاهاتهم السياسية وهم الذين كانوا في مستوى ثقة مواطنيهم بمساهمتهم في سن أسلوب جديد للتعاون بين مختلف الفرق وبين هذه الأخيرة والحكومة وهو ما تأكد خلال الدورتين البرلمانيتين الأخيرتين إذ تمت الموافقة خلالهما بالإجماع على أربعين مشروع قانون من أصل ثمانية وأربعين مشروعا التي صوت عليها مجلس النواب.

شعبي العزيز،

إن المغرب يعيش منذ سنة في مرحلة حافلة بالإصلاحات المختلفة التي تخص الميدان المؤسساتي كما تخص ميدان النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومن الطبيعي أنه ضمن هذا النوع من الإجراءات لا يمكن أن يصار دفعة واحدة إلى جميع الإصلاحات المرجوة كما أن ما ينفذ من هذه الإصلاحات لا يمكن أن يغير الأمور بين عشية وضحاها، غير أن الوثبة قد انطلقت وسنكون حريصين على ألا يفتر نشاطها ضمن المسار الذي رسمناه لها وحسبنا رجاء أن تكلأها العناية الربانية بقيادتنا ورعايتنا لتزداد وثيرة انتقالنا نحو الازدهار تقدما وتسارعا.

وقد تعزز تفاؤلنا بفضل النتائج المسجلة في السنة الفارطة سواء ما تعلق منها بارتفاع معدل نسبة النمو وبالتحسن الواضح للناتج القومي الخام وتنامي القطاع السياحي وتراجع عجز الميزان التجاري أو ما تعلق منها بانخفاض نسبة التضخم وكذا انخفاض نسبة البطالة بالمدن.

وكان في مقدمة تلك النتائج التي أثلجت صدرنا -ولله الحمد- المحصول القياسي من الحبوب هذا المحصول الذي واكبته من جهة أخرى إجراءات إدارية تحظى لدينا حاليا بالدراسة المعمقة نظرا لما قد يكون لها من انعكاسات على القطاع الفلاحي.

ذلك أن المغرب كما تعلم - شعبي العزيز - كان وما يزال بلدا فلاحيا قبل كل شيء وقد ورثنا عن أسلافنا المنعمين التعلق بالفلاحة ومحبة الفلاح هذا الفلاح الذي نغمره دائما بعطفنا ورعايتنا ولن نتركه يذهب ضحية العولمة أو ضحية الاتفاقيات التي طبقت بطريقة ربما مستعجلة.

وهكذا تستأثر باهتمامنا عدة عوامل مهما تكن نسبة التقدم الذي حققته حتى الآن فإن تحسنها بصفة مرضية لا يمكن أن يتحقق إلا مع مرور

الزمن وهذا ما يمكن تـرنـه أيضا عن تنمية الطاقات البشرية وعن معضلة الفوارق الاجتماعية، فهاتان حالتان ترتبط حلولهما بالازدهار الإقتصادي في حين تعتبرأن بدوريهما من حوافز تحقيق ذلك الازدهار. واستشعارنا لهذا العبء هو الذي حدا بنا إلى استئناف العمل بالتخطيط لنتمكن من تنسيق الأولويات وضمان التناسق بين العمليات مع مراعاة كسب رهان الوقت.

وفعلا يجب ألا ننسى أن السنوات الأربع أو الخمس المقبلة سوف تكون حاسمة بالنسبة لمستقبلنا إذا أراد المغرب أن يربح رهان الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي بصفة نهائية لا تقبل التراجع. وقد كان بإمكان أي بلد قبل خمسين سنة أن يحقق نموه وعصرنته على مدى عقد أو عقدين من السنين.

أما اليوم، والتطور يسير بسرعة خاطفة والتنافس عنيف أشد ما يكون العنف، فكل سنة لها أهميتها إن لم نقل وكل برهة من الزمن، لذلك لم يعد هناك من بديل لأي بلد يريد تحقيق طموحاته المشروعة سوى الواقعية والتعبئة المستمرة والتفاني في العمل وهذا هو رهان المرحلة الحالية التي يجتازها المغرب والتي من يمن الطالع أن كل القوى الحية بالبلاد أدركت أهميته وتجندت من أجلها. وحسبنا دليلا على ذلك التوافق الذي انبثق تلقائيا بمجلس النواب بحيث كان عدد مشاريع القوانين ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية خمسا وثلاثين قانونا من بين الأربعين مشروعا التي تم إقرارها بالإجماع.

وعلى القطاع الخاص من جهته أن يثبت عزمه وإرادته في هذا المجال ما دام مقتنعا بأن مسالك التنمية تتطلب الحزم والصمود والتعبئة المستمرة للطاقات، فإذا ما انتظم هذا القطاع في جميع المجالات وحسن طرق إنتاجه واستمر في التفاهم مع عالم الشغل، فسوف يمكنه أن ينظر إلى المستقبل بكل ثقة وبهذا ستصبح المقاولة المواطنة رأس الرمح في معركة النمو

الإقتصادي وتنمية الشغل والحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية. وبتحقيق هذه الشروط ستستجيب كذلك لآمال الاقتصاد المغربي المتطلع إلى الاندماج في السوق العالمية من جهة وإلى استكمال استعداده حتى يتمكن من جهة أخرى من مواجهة أحداث منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوربي.

أما الدولة فإنها بدورها لم تأل جهدا خلال السنة الفارطة في اتخاذ مايلزم من تدابير لخلق مناخ ملائم للدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

كما أنها باشرت عدة عمليات ترمي إلى تحسين حالة المالية العمومية وإنعاش الاستثمار وتحديث وتنمية القطاع المالي وإصلاح المقاولات العامة. وهكذا وبفضل سياسة ترشيد الميزانية تمكنت الدولة من تعزيز التوازنات المالية والحفاظ على مستوى جيد للاستثمارات الشيء الذي مكنها من تدشين مشروع للأولويات الإجتماعية يستهدف رفع مستوى العالم القروي في قطاعات التعليم والصحة والتجهيزات الجماعية.

ولإنعاش الإزدهار الإقتصادي تم إقرار عدة قوانين تهدف إلى تحسين الإطار العام للأعمال منها مدونة التجارة ومدونة الشركات وقانون المحاكم التجارية. وهذه القوانين من شأنها أن تيسر تطبيق القانون الإطار الذي هو بمثابة ميثاق الاستثمار لا سيما وأنها سوف تتعزز بقوانين أخرى تتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك والتجمعات ذات الهدف الاقتصادي.

وموازاة مع ذلك سيتم إحداث مناطق صناعية متقدمة يوكل إلى القطاع الخاص أمر إنجازها سواء في مرحلة الإنشاء أو في مراحل الإنعاش والتسويق والتدبير.

كما تم مؤخرا توسيع العمل المشترك بين الإدارة والقطاع الخاص بإحداث لجنة وطنية للسهر على تأهيل النسيج الإقتصادي. وستعمل هذه اللجنة على تنمية بنيات التكنولوجيا والقيام بدراسات تشخيصية

للمقاولات وإنعاش الشراكة مع المقاولات الأوربية والحث على تطبيق ضوابط التصديق والإعتماد والمواصفات والجودة وإحداث جهاز لتمويل إعادة هيكلة المقاولات الصناعية.

ومن أجل دعم النمو الإقتصادي والرفع من مستوى الإستثمارات فقد تم الإسراع بإصلاح القطاع المالي عن طريق التدابير الرامية إلى تحرير موارد إضافية لفائدة المقاولات. وقد استهدفت العمليات المنجزة في هذا الإطار إحداث سوق للصرف وإعادة هيكلة قطاع التأمين ووضع برنامج عمل لتنمية الإدخار المؤسساتي. ومن جهة أخرى فقد تم إصلاح بورصة القيم بالدار البيضاء بإضفاء شفافية أتم على عملياتها وتوفير ضمانات أكثر وسيولة أقوى لسوق رؤوس الأموال فيها.

وأملنا وطيد في أن تنظر كذلك في المستقبل وزارة المالية ومجموعة الأبناك في التخفيف من مستوى الفائدة فيما يخص القروض وبالأخص بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

شعبي العزيز،

لن تكون هذه الإصلاحات كافية لتحريك مسار التنمية بالسرعة التي نسعى إليها إذ لم يؤخذ كذلك بعين الاعتبار أهمية تكوين الطاقات البشرية والدور الحيوي الذي تلعبه جودة التجهيزات والمواصلات.

ففيما يخص إعداد الطاقات البشرية فإنك تعلم مدى انشغالنا بالحالة التي يوجد عليها نظام تعليمنا الذي إذا لم يتم تكييفه مع ما يتلاءم ومتطلبات العصر فإنه قد يصبح أكبر عائق أمام اقتصادنا في معركة التنافس الدولي.

فنتائجه الحالية مقارنة بما كنا ننتظره منه لا تبرر المجهود الذي بذل من أجله حتى الآن. ذلك أن مستوياته الثلاثة التي يربو عدد المسجلين بها على

خمسة ملايين متمدرس وجامعي تستاثر بما يناهز خمسة وعشرين بالمائة من الميزانية العامة للدولة. وكمثال آخر فإن الإعداد لاستقبال التلاميذ الجدد بالتعليمين الاعدادي والثانوي قد تطلب في السنة الفارطة توفير خمسة آلاف ومائة قاعة. أي بمعدل بناء أربع عشرة قاعة في كل يوم. أما التعليم العالي فيكفي التذكير بأن خمسة وستين بالمائة من الطلبة فيه يستفيدون من نظام المنحة. وفي مقابل هذا المجهود الضخم فإن أغلبية الذين يتممون دراستهم يجدون أنفسهم غير مؤهلين لخوض غمار الحياة النشيطة المنتجة.

وأمام هذا الواقع لابد من التساؤل. هل المسالك التي يتبعها هذا التعليم وتأطيره ووسائل البحث المتاحة له لازالت تتلاءم ومتطلبات التنمية الوطنية .

إن هذا الوضع - شعبي العزيز - الذي لاتخفى مخاطره من شأنه أن يجعل المغرب في السنوات القليلة المقبلة بلدا متخلفا ، أقول أن يجعل من المغرب بلدا متخلفا . لذلك قررنا أن تكون تحت إشرافنا بمجرد ما تنتهي الإنتخابات العامة لجنة وطنية مصغرة تضم طائفة من النواب والوزراء وثلة من الأساتذة والمكونين البداغوجيين بقصد أن تنكب جديا ، أقول جديا على دراسة وضعية التعليم والتكوين المهني وتعمق مشكلاتهما إجمالا وتفصيلا.

أما ما يخص دعم البنيات الأساسية للمواصلات - والمسائل المادية من أسهل ما يكون. فقد تم إنجاز الشطر الأول من برنامج الألف كيلومتر من الطريق السيار بتدشين الجزء الرابط بين الرباط والعرائش خلال شهر يونيو الأخير وسيصل هذا الشطر إلى مدينة طنجة بعد سنتين. كما أن انجاز الجزء الرابط بين الرباط وفاس من الطريق السيار الشرقي سيتم في غضون السنة المقبلة في حين تنطلق ابتداء من هذه السنة الأشغال بالنسبة للطريق السيار

الجنوبي في اتجاه كل من مدينتي سطات والجديدة.

وستسع كذلك بنيات الموانئ بانجاز أكبر ميناء للصيد بالمملكة بمدينة الداخلة وإعطاء الامتياز مؤخرا لانجاز ميناء طنجة الأطلسي لشركة خاصة.

وفي ميدان الطاقة، فإن برنامج تقويم المكتب الوطني للكهرباء قد مكن من تلبية الحاجيات الوطنية وتحاشي حدوث مشكلات انقطاع جديدة وستشرع محطة الجرف الأصفر الحرارية في الانتاج قريبا، كما سيشرع في الانتاج كذلك لمربض الناعورات الهوائية التي انشئت بالكدية البيضاء في ولاية تطوان. وبفضل التساقطات المطرية التي يعرفها المغرب منذ سنتين - ولله الحمد- فان انتاج الطاقة الكهرمائية بلغ طاقته القصوى وهو ما يبرهن على جدوى سياسة السدود التي طبقناها والتي تستفيد منها الفلاحة كذلك سواء في فترات الجفاف أو في فصول الفياضانات.

وفي ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية فإن التحرير المتزايد للاقتصاد العالمي من جهة والتطور السريع لتقنيات الاتصال من جهة أخرى يستدعيان إصلاح الإطار المؤسساتي الذي يضبط هذا القطاع ذلك أنه أصبح من الضروري الاستعانة بشبكات جد متطورة إذا أراد المغرب الاندماج في هذا الاقتصاد، وهو ما يستدعي استثمارات تفوق بكثير إمكانات الدولة. ومن هنا تصبح الحاجة ماسة إلى الاعتماد على المقاولات الخاصة لتنوب عن القطاع العام علما بأن عليها أن تخضع للسلطة التقليدية للهيئة الحكومية المختصة.

شعبي العزيز،

مهما تكن شدة رغبتنا في اندماج المغرب اندماجا نافعا في اقتصاد السوق فإننا لن نحيد أبدا عما نومن به ايمانا راسخا.. ألا وهو أن الانسان يمثل في النهاية الغاية من التنمية. وليس الهدف من حرصنا على الأخذ

بناصية التطور هو مجرد الربح، وإنما هو تحقيق الازدهار أي تمكين كل فرد من سكان هذا البلد الأمين من العيش عيشة كريمة. صحيح أن هناك عجزا اجتماعيا محبطا مرده إلى عدم تناسق وتيرة النمو الديموغرافي مع وتيرة النمو الاقتصادي. غير أنه بعدما اكتمل بناء الصرح السياسي واتخذت التدابير اللازمة لتأهيل الاقتصاد أصبح البعد الاجتماعي بالنسبة لنا يتصدر أولوية الأولويات وفي هذا السياق وبفضل سياسة التشاور المتبعة من لدن مختلف الشركاء الاجتماعيين فقد تم الاتفاق على برنامج عمل يتعلق بالحريات النقابية والوقاية الاجتماعية والتغطية الصحية ووضع إمكانيات الادارة والمشغلين والمستأجرين في وعاء مشترك لبناء السكن الاجتماعي. كما يتعلق هذا البرنامج بمراجعة الأجور ومحاربة البطالة، هذه المعضلة التي أصبحت من مشكلات العصر المزمنة. وبنفس الروح تتم حاليا استشارة المنظمات المهنية والمشغلين والمستأجرين حول مدونة الشغل.

وعلى صعيد آخر، تم اتخاذ التدابير الكفيلة بالتأهيل لولوج سوق الشغل وذلك بتوسيع مجال التكوين المهني وطبعه باللامركزية. ولهذا الغرض تمت مراجعة برامج التكنولوجيا وإنشاء وحدات جديدة بالمناطق القروية وإشراك المقاولة في مشروع التكوين المهني المتناوب. وبما أن التجربة الرامية إلى تحويل مؤسسات التكوين العالي تدريجيا إلى الهيئات المهنية قد برهنت على جدواها فسوف يتم تكرارها وتشجيعها.

ومن المهم في هذا المجال أن تسهم المقاولة بصفة جدية في عملية التكوين المستمر لا سيما والدولة قد أخذت على عاتقها دعما ماديا لهذا الغرض.

ومن جهة أخرى فإن اهتمامنا ما فتىء منصبا على العالم القروي حيث يعيش كثير من رعايانا الأوفياء في ظروف تستوجب التحسين. ومن أجلهم

بادرنا الى وضع سياسة للإنعاش متعدد القطاعات حتى نضمن لباديتنا الالتحاق بركب التطور ونجنبها خطر اتساع الفوارق بينها وبين المدينة. وفي هذا السياق تم اعتماد مشاريع كهربة العالم القروي وتزويده بالماء الصالح للشرب وإحداث قرى للصيادين ومد الطرق القروية وإنجاز الإحصاء العام للفلاحة. وبالعمل على ري ثلاث وتسعين الف هكتار هذه السنة سنصل - شعبي العزيز - الى المليون هكتار الذي كنا استهدفناه منذ انطلاقة سياسة بناء السدود. وفي نفس الإطار كذلك تدخل برامج الإصلاح المندمجة الكبرى سواء منها الخاصة بأقاليمنا الصحراوية أو المعدة لتأهيل أقاليم الشمال أو تلك التي تهم الأقاليم الثلاث عشرة الأحق برعايتنا وببرنامج اللأولويات الاجتماعية.

شعبي العزيز،

إن الاتفاقيات التي تم إبرامها في السنة الفارطة مع الاتحاد الاوربي تفتح أمام المنتجين ورجال الاعمال المغاربة آفاقا واسعة من شأنها أن تسهم إسهاما حاسما في تحوير وتحديث قدراتنا الاقتصادية غير أنه يتعين اخضاعها للتقييم بصفة منتظمة لتصبح مجدية ويستمر التأكد من أن المنفعة التي يجنيها كل طرف من الطرفين المتعاقدين هي منفعة متبادلة حقا. إلا أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان بصفة خاصة أن هذه الاتفاقيات ما هي إلا إطار عمل لمرحلة انتقالية قبل دخول المغرب تجربة اندماجه في منطقة للتبادل الحر الى جانب شركاء عديدين ذوي قوة اقتصادية تتجاوز قوته بكثير. لذا يجب أن يتم الاستعداد منذ الآن لمواجهة هذا الاستحقاق المقبل بأكثر ما يمكنه من الفعالية.

غير أنه مهما يكن حجم مبادلات المغرب مع الاتحاد الاوربي فإنه مطالب أيضا ألا يغفل عن المناطق الأخرى التي أصبحت منفتحة على

منتجاته كأمريك الشمالية وبخاصة منها الولايات المتحدة حيث ظهرت امكانات واعدة بفضل تركيز علاقاتنا مع هذا البلد أكثر فاكثر على الجانب الاقتصادي. ونفس الانفتاح أصبح متاحا لنا من لدن عدد من دول امريكا اللاتينية مما يستدعي من الفاعلين الاقتصاديين وممثلي المغرب حضورا انشط مما كان عليه حتى الآن.

ويجب بذل نفس المجهود أيضا في اتجاه منطقة جنوب شرقي آسيا التي أصبح رجال أعمالها يستثمرون بالمغرب أو أصبحوا على الأقل يضعونه ضمن قائمة البلدان الواعدة التي يودون التعامل معها.

وهناك أيضا الامكانات التي قد تتوافر في إطار تعاون منظم مع كل من جمعية التبادل الحر الاوربية ودول أوربا الوسطى والشرقية تلك الامكانات التي يجب العمل على استهدافها بحزم ومثابرة وذلك بالمتابعة الجديدة للمباحثات الجارية بشانها حاليا.

أما السوق العربية التي تندرج طبيعيا في محيط المغرب الجغرافي والتاريخي فلم يقع استطلاعها وبحث امكاناتها بما فيه الكفاية من طرف الفاعلين الاقتصاديين المغاربة مع أنها فضلا عن سعتها التجارية المهمة تمثل أيضا مصدرا لرؤوس الأموال المتطلعة الى الاستثمار والتي يجدر بالمغرب استقطابها. ولهذا الغرض تم إرسال عدد من البعثات الى منطقة الخليج ساهمت في جلب اهتمام رجال الأعمال الخليجيين وتوصلت إلى نتائج واعدة.

وفي إطار اللجان الكبرى المغربية التونسية والمغربية الليبية على مستوى الوزراء الأول تم اعطاء دفعة جديدة للتعاون الثنائي. وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه ليس للبلدان المغاربية من بديل إلا التعاون وإلا وجدت نفسها بعد حين على هامش محيط عالمي تسوده الاتحادات

الاقتصادية والشبكات العلمية، لذا فإن الضرورة الملحة تقتضي من بلداننا علاوة على ضرورة توسيع التبادل التجاري فيما بينها أن تتدارك تأخرها الاقتصادي والتكنولوجي، وذلك بأن تعتمد على تجميع إمكاناتها المعرفية والمادية وتعبئتها لصالح تقدمها. فقلة وسائل كل بلد على حدة تفرض هذا التكامل فيما بينها إذا أرادت أن تواكب التطور وتساهم في الابتكار.

شعبي العزيز ،

لقد ظل المغرب خلال السنة الفارطة مركز استقطاب لعدد من سامي الزوار ومحطة للاستشارات الدبلوماسية المثمرة. وهو امتياز يشرفك ويحق لك أن تفتخر به. فبلدك الذي لايهاب لجبروته ولا يقصد طمعا في خيراته إنما ارتقى الى هذا المستوى المميز الذي يحتله بفضل القيم التي يتباهى بها والتي ظل يدافع عنها دونما هوادة. فتشبثه المستمر بمبادئ القانون الدولي ودفاعه الذي لايعرف الوهن عن السلم وصدقه الخالص في تعامله مع شركائه كلها مقومات جعلت منه اليوم الصوت الذي يصغي اليه الجميع وفي كل مكان .

وانطلاقا من مبادئنا حرصنا خلال سنة 1996 على أن يكون المغرب حاضرا في كل المنتديات التي يخطط فيها لمستقبل الانسانية أو التي تتقوى فيها روابط التعاون الدولي وبصفتنا الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي كان اهتمامنا المستمر والأولي هوالتنسيق بين الهيئات الاسلامية التي تسعى إلى تجلية صورة السلام لطمأنة أنصاره وتفنيد أباطيل خصومه.

كما شجعنا كذلك المبادرات الرامية إلى تيسير التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الاعضاء.

وتمشيا مع سياسة المسالة والتعاون التي نسلكها، سعدنا في السنة الماضية باستقبال العديد من إخواننا رؤساء الدول الإفريقية الذين تباحثنا

وإياهم وتشاورنا حول القضايا ذات الاهتمام المشترك في جو تسوده روح التضامن والتوافق البناء كما أننا وجهنا بدورنا عدة بعثات الى قادة أفارقة آخرين لتوسيع وتنويع التعاون بين مملكتنا ودولهم.

وعلى صعيد آخر، فإن الزيارة التي قام بها إلينا رئيس جمهورية الارجنتين فخامة السيد كارلوس ساوول منعم، شكلت ذروة العلاقات السياسية النشيطة التي نماها المغرب مع دول أمريكا اللاتينية خلال السنة الاخيرة. وسنحرص على أن تستمر تلك الانطلاقة وتتنامى مع هذه المنطقة التي تشترك مع المغرب في عدد من وجوه التماثل وتطمح وإياه إلى تنمية أواصر التعاون بين الجنوب والجنوب.

وفي نفس السياق سعدنا باستقبال فخامة السيد هلموت كول ثاني مستشار للجمهورية الفيدرالية الالمانية يزور المغرب زيارة رسمية.

كما زارنا رئيس الحكومة الإسبانية السيد خوسى ماريا أزنار الذي جاء إلى الرباط في زيارة عمل استأنفنا بها منهج التعاون والحوار الذي جعلناه سياسة ثابتة قائمة بين مملكتنا والمملكة الإسبانية الصديقة ذلكم أن علاقة الجوار بين المملكتين تفرض علينا جميعا أن نرقى بها الى المستوى الرفيع الذي يطمح اليه كل من البلدين على حد سواء.

واستجابة لدعوة من صديقنا الكبير فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد جاك شيراك قمنا بزيارة لفرنسا استطعنا خلالها أن نقدر ما يجمع بين أمتينا من عواطف حارة وأواصر متينة، كما تمكنا بهذه المناسبة أن نسجل مدى تطابق وجهات النظر بين المغرب وفرنسا إزاء قضايا الساعة الكبرى.

أما ما يخص مسلسل السلام في الشرق الأوسط، فإننا نشاطر نفس الانشغالات كل أصدقائنا ورؤساء الدول الذين أتيح لنا أن نتحادث وإياهم في هذا الموضوع وفي مقدمتهم صديقنا الكبير فخامة الرئيس بيل كلينتون

الذي دشن وهو موفور القوة والدعم من لدن الشعب الامريكي ولايته الجديدة والذي هو من خيرة من يمكنهم أن يتدخلوا للعودة بمسلسل السلام الى المسار الذي حددته له اتفاقات مدريد وأوسلو وواشنطن.

شعبي العزيز،

لقد كنا دائما من دعاة السلام، فلم يفتر لنا جهد على مدى عشرين سنة أو تزيد في سبيل تعبئة كل طاقاتنا لاستتباب السلام بالمنطقة معبرين في كل مناسبة عن هذا الاقتناع بالصراحة والشجاعة اللازمتين.

وتحركنا من أجل هذا السلام لم يكن بدافع تحرير شبر محتل من أرضنا أو بدافع تعديل حدود بيننا وبين اسرائيل أو للاتفاق معها حول المياه. بل كانت دعوتنا دعوة نبيلة خالصة من أجل السلام دعوة من يؤمن بأن تلك المنطقة، بما حباها الله من خيرات مادية وبشرية وما ترتكز عليه من رصيد ديني وثقافي وعمراني، هي من أحق الجهات في العالم بالعيش الآمن في ظل سلام تهيمن عليه روح الديانات السماوية الثلاث.

وحدة أمتك ووحدة ترابك. ومن أجل الدفاع عنهما اخترنا دائما طريق الاقتراع .

وفيما يخص وحدة التراب الوطني التجأنا باستمرار إلى مقتضيات القانون الدولي عادلين عما سواها من أشكال حل النزاعات وهي الطريقة نفسها التي اقترحناها على الدولة الاسبانية من أجل عودة مدينتي سبتة ومليلية إلى حظيرة الوطن. وإننا لواثقون ان الحكمة ستتغلب في النهاية على ما عداها لأنه إذا كان بالإمكان تحوير التاريخ فليس من المستطاع لا تبديل الجغرافية ولا الرجوع القهقري الى عهود مظلمة طوى صفحتها الزمن.

ومن جهة أخرى فاننا لم نتوان طوال السنة المنصرمة في اختيارك وبانتظام بما نبذله من جهود لتيسير تطبيق مخطط الأمم المتحدة الرامي إلى تنظيم استفتاء بأقاليمنا الصحراوية. وهذه الجهود لا تهمل أية إمكانية من شأنها أن تسرع بعملية تحديد الهوية وتعجل بتنفيذ المخطط الأممي. لكن مع الأسف فإنه بقدر مابرهن المغرب على حسن إرادته بقدر ما تمادى الجانب الآخر في المراوغة والمماطلة والعناد الشديد لتعطيل أي تقدم نحو الحل النهائي لهذا المشكل المفتعل.

وكيف ما كان الأمر فإن المغرب كما أكدنا ذلك مرارا سيبقى على الباب المفتوحة. إنه يلتزم التزاما كاملا بالمخطط الذي أقره مجلس الأمن ويعلن استعداده للتعاون في إطاره بكل وفاء وفعالية. فلا شيء يرده عن هدفه الذي هو تفويت الفرصة على كل المحاولات الرامية الى جعله يفتقد طمأنينته. إن المغرب يرهف السمع باستمرار لكل أبنائه ويعرف أن أهم انشغالاتهم سواء كانوا بالشمال أو بالجنوب هو المثابرة على تشييد مستقبلهم فخورين بالوطن الذي يضمنهم بين حناياه والذي يعرف عند الاقتضاء كيف يكون غفورا رحيما.

شعبي العزيز ،

إننا وقد استعرضنا أمامك جميع ماكان ياخذ باهتمامنا أو ما كان ثمرة جهودنا المتواصلة لنحمد الله العلي القدير على أن هيأ للمغرب في كل مرحلة من مراحل تاريخه الحافل وفي كل منعطف من منعطفات ذلك التاريخ الماجد رجالا عظماء وأبناء لهذا الوطن بررة أوفياء جسدوا بسيرهم وبنضالهم ماكانت تتطلبه تلك المراحل من سخى العطاء وصادق الجهاد وجسيم التضحيات فكان أولائك الأبناء مع التاريخ الوطني على موعد مضروب لإنجاز ما أنجزوا وبذل مابذلوا في سبيل بقاء شخصيتك واستمرار هويتك والحفاظ على وحدتك ممن تعاقبوا على هذا العرش المكين من عظماء الملوك القادة الماهدين أو من بناة الأمجاد وحماة الأوطان الذائدين.

ولقد كان جلالة والدنا المغفور له محمد الخامس، أب الأمة وبطل تحريرها في مقدمة أولئك الرجال الذين كانوا مع تاريخ المغرب الحديث على موعد لتحقيق ذلك التغيير العميق في تاريخه جهادا وتحريرا وتعبئة للبناء الجديد. ولذلك ظلت ذكراه العزيزة ترافقنا في كل لحظة من لحظات حياتنا مستنيرين بجهاده وإيمانه قائمين بما كان يطمح لتحقيقه. فالله نسأل أن تظل سحائب رحمته تعالى وغفرانه منهلة على روحه الطاهرة الزكية وأن يبوئه مقعد صدق بين أوليائه الصالحين المقربين مع النبيئين والصديقين.

كما نتذكر في نفس السياق أرواح الشهداء الأبرار الذين استرخصوا في تحرير كل غال ونفيس وآثروا الشهادة على الحياة في سبيل استقلالك وسيادتك مستمطرين عليهم شآبيب الرحمة والغفران. كما نزجي عبارات التنويه والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ولقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة الساهرين على أمنك ومنعتك، الحامين لديارك بأقاليمنا الجنوبية

من كل عدوان الذائدين عن كل شبر من ترابنا الوطني في كل مكان معبرين لها عن سابغ رضانا مشيدين بامتثالها وروحها العالية.

وإلى الله العلي القدير نتوجه في هذه اللحظة المشرقة بمعاني الإيمان والاخلاص ندعوه تعالى ضارعين أن يديم بيننا أواصر المحبة والتوافق والانسجام ويسدد خطانا وينجح مسعانا في تحقيق ماتتطلع اليه شعبي العزيز من غد مشرق وضاء وحياة كريمة آمنة من غوائل الدهر وصروفه وأن يشد أزرنا في السهر على وحدتك وسيادتك ومنعتك كما نسأله عز وجل أن يجعل من تشبثنا بديننا عصمة لنا من كل زيغ وانحراف ورابطة جامعة مانعة من كل فرقة واختلاف ويطهر نوايانا وخوالجنا من كل شائبة حتى تتنزه المقاصد العليا عن الأغراض الدنيا بتوفيق من الله وتسديده "ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من امرنا رشدا".

صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.